

## المحتويات

٧	..... المقدمة
٩	..... خطة البحث
<b>الفصل التمهيدي</b>	
١٠	..... تمهيد
١١	..... المبحث الاول : الاصول التاريخية لضمان العيب
١١	..... المطلب الاول : الاصول التاريخية لضمان العيب في شرائع الغرب والشرق
١١	..... أولا : اصول ضمان العيب في شرائع الغرب
١١	..... ١ - في القانون الروماني
٢٠	..... ٢ - في القانون الانكليزي
٢٤	..... ثانيا - اصول ضمان العيب في شرائع الشرق
٢٤	..... ١ - في شريعة حمورابي
٢٦	..... ٢ - في الشريعة الاسلامية
٢٨	..... المطلب الثاني : الاصول التاريخية لضمان العيب في القوانين العربية الحديثة
٣١	..... المبحث الثاني : معنى مصطلح الضمان واسباس التزام البائع به
٣١	..... المطلب الاول : معنى مصطلح الضمان بوجه عام
٣٣	..... المطلب الثاني : اسباب التزام البائع بضمان العيب
<b>الباب الاول</b>	
<b>ماهية العيب وتخلف الوصف في عقد البيع واركان وشروط ضمانها</b>	
٣٨	..... الفصل الاول : ماهية العيب وتخلف الوصف في عقد البيع واركان ضمانهما
<b>المبحث الاول : ماهية العيب وتخلف الوصف في الفقه الاسلامي والتشريعات</b>	
٣٨	..... المقارنة

٣٩	المطلب الاول : ماهية العيب وفوات الوصف في الفقه الاسلامي
٣٩	اولا : ماهية العيب في الفقه الاسلامي
٤٣	ثانيا : ماهية فوات الوصف في الفقه الاسلامي
٤٥	المطلب الثاني : ماهية العيب وتخلف الوصف في التشريعات المقارنة
٤٥	اولا : ماهية العيب في التشريعات المقارنة
٤٥	١ - ماهية العيب في القوانين الغربية
٤٦	٢ - ماهية العيب في القوانين العربية
٥٠	ثانيا : ماهية تخلف الوصف في التشريعات المقارنة
٥٠	١ - ماهية تخلف الوصف في قوانين اوربا الغربية
٥٠	أ - في القانون الفرنسي
٥٢	ب - في القانون الانكليزي
٥٣	٢ - ماهية تخلف الوصف في التشريعات العربية
٥٧	٣ - ماهية تخلف الوصف في قوانين اوربا الشرقية
٥٩	المبحث الثاني : اركان العيب وتخلف الوصف في عقد البيع
٥٩	تمهيد
٦٠	المطلب الاول : اركان العيب وفوات الوصف في الفقه الاسلامي
٦٥	المطلب الثاني : اركان العيب وتخلف الوصف في القوانين المختلفة
٦٥	١ - اركان العيب وتخلف الوصف في قوانين اوربا الغربية
٦٥	أ - في القانون الفرنسي
٦٦	ب - في القانون الانكليزي
٦٦	ج - في القانون الالماني
٦٧	٢ - اركان العيب وتخلف الوصف في القوانين العربية
٧٣	الفصل الثاني : شروط ضمان العيب وتخلف الوصف في عقد البيع
٧٣	تمهيد
٧٥	المبحث الاول : شرط القدم

٧٥	.....	المطلب الاول : شرط القدم في الفقه الاسلامي
٧٧	.....	المطلب الثاني : شرط القدم في القوانين المقارنة
٨٤	.....	المبحث الثاني : شرط الخفاء
٨٤	.....	تمهيد
٨٥	.....	المطلب الاول : شرط الخفاء التقليدي
٨٩	.....	المطلب الثاني : مصير شرط الخفاء في ظل ما يتقضي التعامل من ثقة
٩٤	.....	المبحث الثالث : شرط عدم علم المشتري بالعيب
٩٩	.....	المبحث الرابع : شرط عدم وقوع البيع بالمزاد من جهة القضاء او الادارة ورأينا فيه
١٠٦	.....	المبحث الخامس : شروط ضمان تخلف الوصف في عقد البيع

### الباب الثاني

## ضمان العيب وتخلف الوصف في عقد البيع في ضوء العلاقات التعاقدية الجديدة وتمييزه عما يختلط به

١١٠	.....	تمهيد
١١٠	.....	الفصل الاول : ضمان العيب وتخلف الوصف في عقد البيع في ضوء العلاقات التعاقدية الجديدة
١١٢	.....	المبحث الاول : ضمان صلاحية المبيع وبيع الاشياء المستقبلية
١١٢	.....	المطلب الاول : ضمان صلاحية المبيع للعمل
١١٧	.....	المطلب الثاني : ضمان العيب وتخلف الوصف في عقود بيع الاشياء المستقبلية
١١٧	.....	أولا : ضمان بائع الشقة المستقبلية
١٢٠	.....	ثانيا : ضمان الصانع والبائع المحترف
١٢٤	.....	المبحث الثاني : ضمان العيب وتخلف الوصف في بيوع مؤسسات القطاع العام
١٢٤	.....	تمهيد



المطلب الاول : ضمان العيوب وتخلف المواصفات في العقود المبرمة بين	
مؤسسات القطاع العام .....	١٢٦
المطلب الثاني : ضمان العيوب وتخلف المواصفات في العقود المبرمة بين	
مؤسسات القطاع العام والافراد .....	١٣٠
الفصل الثاني : تميز ضمان العيب عما يختلط به من انظمة قانونية .....	١٣٨
تمهيد .....	١٣٨
المبحث الاول : التمييز بين ضمان العيب والغلط .....	١٣٩
المبحث الثاني : التمييز بين ضمان العيب والاستحقاق الجزئي .....	١٤٤
المبحث الثالث : التمييز بين ضمان العيب والتغريم مع الغبن .....	١٤٧
المبحث الرابع : التمييز بين ضمان العيب والاخلال بالتزام التسليم .....	١٥٢
المبحث الخامس : التمييز بين ضمان العيب والعجز في مقدار المبيع .....	١٥٧
المبحث السادس : التمييز بين ضمان العيب ورداءة المبيع .....	١٦٠

### الباب الثالث

#### أحكام الضمان في عقد البيع

تمهيد .....	١٦٢
الفصل الاول : دعوى الضمان .....	١٦٣
تمهيد .....	١٦٣
المبحث الاول : دعوى الضمان .....	١٦٤
المطلب الأول : طرفا دعوى الضمان .....	١٦٤
المطلب الثاني : الاخطار الذي يسبق دعوى الضمان .....	١٦٧
المبحث الثاني : آثار دعوى الضمان .....	١٧٤
المطلب الاول : آثار دعوى الضمان في الفقه الاسلامي .....	١٧٤
المطلب الثاني : آثار دعوى الضمان في القوانين المختلفة .....	١٧٨
أولا : آثار دعوى الضمان في قوانين اوربا الغربية .....	١٧٨
أ - في القانون الفرنسي .....	١٧٨

١٨١	ب - في القانون الانكليزي
١٨٣	ج - في القانون المدني الالمانى
١٨٦	ثانيا : آثار دعوى الضمان في القوانين العربية
١٩٣	المطلب الثالث : التزامات البائع و آثار دعوى الضمان في ظل المتغيرات الاقتصادية
١٩٣	اولا : التزامات البائع في ظل المتغيرات الاقتصادية
١٩٨	ثانيا : آثار دعوى الضمان في قوانين اوربا الشرقية وفي عقود القطاع العام
١٩٨	١ - آثار دعوى الضمان في قوانين اوربا الشرقية
١٩٨	١ - في قانون جمهورية رومانيا
٢٠٠	٢ - في القانون التشيكوسلفاكي
٢٠١	٣ - في القانون الروسي
٢٠٣	ب - آثار دعوى الضمان في عقود شركات القطاع العام
٢٠٣	١ - آثار دعوى الضمان بين شركات القطاع العام او بينها وبين شركات ومعامل القطاعين الخاص والمختلط
٢٠٦	٢ - آثار دعوى الضمان بين شركات القطاع العام والافراد
٢١٠	الفصل الثاني : الاتفاق على تعديل احكام الضمان والحالات التي يسقط فيها وحكم بعض الحالات الاخرى
٢١٠	تمهيد
٢١١	المبحث الاول : الاتفاق على تعديل احكام ضمان العيب
٢١١	المطلب الاول : تخفيف او زيادة الضمان
٢١١	أولا : تخفيف الضمان
٢١٥	ثانيا : زيادة الضمان
٢١٧	المطلب الثاني : الاعفاء من الضمان
٢٢٢	المبحث الثاني : الحالات التي يسقط فيها ضمان العيب
٢٢٢	المطلب الاول : مرور المدة التي يسمح برفع الدعوى خلالها

المطلب الثاني : التنازل الصريح او الضمني ..... ٢٣٢

المطلب الثالث : حالات اخرى لسقوط الضمان ..... ٢٣٦

المبحث الثالث : حكم بعض الحالات الاخرى ..... ٢٣٩

المطلب الاول : هلاك المبيع المعيب عند المشتري ..... ٢٣٩

المطلب الثاني : حدوث عيب جديد في المبيع لدى المشتري ..... ٢٤٤

المطلب الثالث : تصرف المشتري بالمبيع المعيب قبل العلم بالعيب ..... ٢٤٨

المطلب الرابع : زيادة او تحول المبيع المعيب ..... ٢٥٠

المراجع ..... ٢٥٣

المحتويات ..... ٢٦٩

٢٣٢ ..... المطلب الثاني : التنازل الصريح او الضمني

٢٣٦ ..... المطلب الثالث : حالات اخرى لسقوط الضمان

٢٣٩ ..... المبحث الثالث : حكم بعض الحالات الاخرى

٢٣٩ ..... المطلب الاول : هلاك المبيع المعيب عند المشتري

٢٤٤ ..... المطلب الثاني : حدوث عيب جديد في المبيع لدى المشتري

٢٤٨ ..... المطلب الثالث : تصرف المشتري بالمبيع المعيب قبل العلم بالعيب

٢٥٠ ..... المطلب الرابع : زيادة او تحول المبيع المعيب

٢٥٣ ..... المراجع

٢٦٩ ..... المحتويات